

## الحوثيون يعرقلون إصلاح ناقلة النفط «صافر»

صنعاء - تعرقل ميليشيا الحوثي صيانة ناقلة النفط «صافر» المهجورة منذ سنوات قبالة الساحل اليمني وذلك منذ سنوات قبالة الساحل اليمني وذلك من خلال اشتراط المتطرفين القيام بتقييم وعمليات إصلاح للناقلة، وهو ما ترفضه الأمم المتحدة التي تفضل أن يضطلع فريقها بذلك.

وعدا الحوثيون في صنعاء والأمم المتحدة إلى التعجيل في صيانة ناقلة النفط لتفادي كارثة بيئية وإنسانية، لكن الاختلاف على آلية التنفيذ وتبادل الاتهامات بعرقلة العملية يرجحان ذلك إلى حين.

وكانت الأمم المتحدة قد اتهمت في وقت سابق الحوثيين المدعومين من إيران بعرقلة عملية إصلاح الناقلة التي تهدد بكارثة بيئية.

وبعد شهر على جلسة غير اعتيادية لمجلس الأمن الدولي أعرب خلالها عن قلقه من وضع الناقلة المتهاككة، قالت الأمم المتحدة إن انفجار بيروت الضخم والتسرب النفطي في موريشيوس دقاً «ناقوس الخطر» لينتبه العالم لضرورة إصلاح الناقلة.

و«صافر» التي صُنعت قبل 45 عاماً وتستخدم كمخزنة تخزين عاثمة، محملة بنحو 1.1 مليون برميل من النفط الخام يقدر ثمنها بحوالي 40 مليون دولار. ولم تخضع هذه الناقلة لأي صيانة منذ 2015 ما أدى إلى تآكل هيكلها وتردي حالتها. وفي 27 مايو تسربت مياه إلى غرفة محرك السفينة.

وأوضح وزير الخارجية في حكومة ميليشيا الحوثي غير المعترف بها دولياً في صنعاء، هشام شرف، أن الخلاف يتحور حول آلية إصلاح الناقلة حيث يصير المتطرفون على إجراء تقييم وعملية إصلاح مباشرة بينما تدفع الأمم المتحدة لأن يتم منح فريقها خيار القيام بعدة زيارات.

وقال شرف بعد مؤتمر صحفي في صنعاء، السبت، «نريد أن يكون هناك تقييم والبداة بالعمل فوراً»، مضيفاً «نريد أن تكون هناك صيانة بعد التقييم مباشرة».

ويطالب الحوثيون الذين اتهموا الأمم المتحدة في الماضي بالانحياز للحكومة المعترف بها دولياً والتي يخوضون نزاعاً معها منذ سنوات، بوجود طرف ثالث من دولة غربية، السويد أو ألمانيا، للإشراف على عملية الإصلاح.

والجمعة، قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك إن فريق المنظمة ينتظر الحصول على تصاريح من قبل المتطرفين انطلاقاً من مدينة الحديدة (غرب) الخاضعة لسيطرتهم لإجراء تقييم ثم العودة لإصلاح الأعطال كلما تطلب الأمر ذلك.

وحذر قائلاً «نفت حادثنا الانفجار في بيروت في الرابع من أغسطس، والتسرب في

## الميليشيات العراقية تستبق زيارة الكاظمي إلى واشنطن بمزيد من الهجمات

### الفصائل الشيعية تذكّر رئيس الوزراء العراقي بسطوة طهران في بغداد



تأهب لعمليات استهداف جديدة

ويوحى تنفيذ هذه الهجمات من دون تسببها في قتل أو جرح في صفوف القوات الأميركية أن هدفها إعلامي، بحث، إذ تخشى الميليشيات الشيعية التابعة لإيران، أن يكون الرد الأميركي مدمراً، في حال سقوط ضحايا بسبب هجماتها على مصالح الولايات المتحدة.

وتكبدت هذه الميليشيات خسائر بشرية ومادية فادحة عندما أدت إحدى هجماتها على معسكر في مدينة كركوك إلى مقتل متقاعد أميركي في ديسمبر من العام الماضي، إذ ردّ الجيش الأميركي بغارات استهدفت مواقع لفصائل موالية لإيران قرب الحدود السورية، سقط خلالها نحو 20 قتيلًا، وتسببت في دمار عدد من مخازن السلاح.

ويقول مراقبون إن حملة القصف والتصريحات الأخيرة هدفها دفع الكاظمي إلى مطالبة الأميركيين بالخروج من العراق، وهو أمر غير وارد لدى رئيس الوزراء العراقي ولا لدى واشنطن.

وقال الجنرال كينيث ماكنزي، وهو القائد الأعلى للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، إنه يتوقع أن تحافظ القوات الأميركية وقوات الناتو الأخرى على وجود طويل الأمد في العراق، للمساعدة في محاربة المتطرفين ولوقف النفوذ الإيراني في البلاد.

وهذه هي الإشارة العسكرية الأميركية الأولى والأوضح بشأن نوايا الجيش الأميركي في العراق وخطته بشأن إيران التي يبدو أن حلفائها في بغداد فقدوا أمل الانفراد بالبلاد والسيطرة عليها.

ويعتقد ساسة سنة وكرد، وشيعة أيضاً، أن الميليشيات العراقية التابعة لإيران ستقفز إلى الإسماعيل الشيعية في العراق علناً، بمجرد مغادرة القوات الأميركية، وسط توقعات بأن طهران تجهز لابتلاع بغداد منذ أعوام.

ويقول مراقبون إن حملة القصف والتصريحات الأخيرة هدفها دفع الكاظمي إلى مطالبة الأميركيين بالخروج من العراق، وهو أمر غير وارد لدى رئيس الوزراء العراقي ولا لدى واشنطن.

ويقول أحمد الكناشي، وهو نائب عن ميليشيا عصائب أهل الحق بزعامة قيس الخزعلي إن «وجود القوات الأميركية في العراق هو ما يسوّغ أنشطة المقاومة»، في إشارة إلى عمليات الاستهداف المتكرر لمصالح الولايات المتحدة في العراق.

ويشير الكناشي أن خروج الأميركيين من العراق هو أفضل طريقة لاحتواء

الميليشيات للموقع، انتقلت النيران من عجلة إلى أخرى، ما زاد من حجم الأضرار. وأقرّ الجيش الأميركي بوقوع هجمات على أرتال تابعة له في جنوب البلاد، لكنه أكد أن جميعها تحمل معدات دعم لوجستي موجهة لمساعدة القوات العراقية.

وذكر أنه ينقل ما يحتاجه من معدات بسيطة إلى العراق عبر جسر جوي مع الكويت، بينما يرسل المعدات الثقيلة المخصصة للقوات العراقية براً.

### حملة القصف والتصريحات الأخيرة هدفها دفع مصطفی الكاظمي لمطالبة الأميركيين بالخروج من العراق

ويقول الجيش الأميركي إنه يتعاقد مع شركات نقل مدنية عراقية تستخدم سائقين عراقيين لنقل معدات الدعم اللوجستي لصالح القوات العراقية عبر الكويت، مؤكداً أنه لا يتقاضى من الجانب العراقي أي أموال لقاء هذه المعدات أو نقلها.

ويوم الجمعة، أعلنت القيادة العسكرية العراقية «سقوط ثلاثة صواريخ بالاد، ونظراً لخشية فرق الإطفاء الاقتراب من الحريق لمعالجته بسبب مراقبة

القواعد الأميركية والجنود الأميركيين منهم والعراقيون على حد السواء في مرمى نيران الميليشيات الموالية لإيران مرة أخرى حيث تكثف هذه الجماعات الشيعية المسلحة من هجماتها بغية تذكير رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي بعدم التحرك ضدها بعد زيارته المرتقبة في العشرين من أغسطس الجاري إلى الولايات المتحدة.

بغداد - كشفت الميليشيات الشيعية الموالية لإيران من أنشطتها العدائية ضد مصالح القوات الأميركية في البلاد ومواقعها، بالتزامن مع اقتراب موعد زيارة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن في العشرين من أغسطس الجاري.

وتعرّض معسكر يستضيف قوات أميركية في مطار بغداد وآخر في محافظة صلاح الدين شمال العاصمة العراقية، مع أرتال مخصصة لدعم اللوجستي جنوب البلاد إلى هجمات صاروخية وتفجيرات خلال الیومین الماضیین لم تسفر عن سقوط ضحايا.

ونفذت الهجمات على المعسكرات في بغداد وشمالها بصواريخ الكاتيوشا بينما نفذت الهجمات على الأرتال في جنوب العراق بواسطة عبوات ناسفة، وقالت القيادة العسكرية إن ثلاثة صواريخ كاتيوشا سقطت على قاعدة بلد الجوية، قرب مدينة تكريت مركز محافظة صلاح الدين، الخميس، من دون تسجيل خسائر.

وتربض في هذه القاعدة طائرات الـ«اف 16» التي اشترتها العراق من الولايات المتحدة، وعددها 34، حيث كانت تستضيف خبراء أميركيين للصيانة والتدريب.

وأدت هجمات الميليشيات الشيعية المتزايدة على هذه القاعدة إلى مغادرة جميع الخبراء الأميركيين والقوات المخصصة لحمايتهم، ما ترك سرب الـ«اف 16» في وضع مزر، حتى أنها خرجت من الخدمة تقريبا، بسبب سوء الإدارة والفساد. وبعد ساعات من الهجوم على قاعدة بلد، انفجرت «عبوة ناسفة على إحدى عجلات رتل للشركات المتعاقدة مع قوات التحالف الدولي، قرب جسر الديوانية في الخط السريع»، جنوب البلاد. ونظراً لخشية فرق الإطفاء الاقتراب من الحريق لمعالجته بسبب مراقبة

## انتكاسة للدبلوماسية الأميركية بفشل تمديد حظر السلاح على إيران

### واشنطن تُراهن على إعادة فرض جميع العقوبات الأهمية على طهران

ترامب ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون تابحا هاتفياً الجمعة في «الحاجة الملحة إلى تحرك في الأمم المتحدة لتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران».

وتسود مخاوف لدى كل من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من عودة تسليح إيران ما يعني تهديد أمن جيرانها في الخليج لإسما من خلال دعم الميليشيات سواء في العراق أو الحوثيين في اليمن أو غيرها.



مايك بومبيو فشل مجلس الأمن في الدفاع عن الأمن الدولي لا يمكن تبريره

ومن جهتها أقرت نائبة المندوب الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة أن غوغين بأن رفع حظر السلاح عن إيران «يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الإقليميين».

وأضافت «مع ذلك، فقد امتنعت فرنسا عن التصويت على مشروع القرار المقترح لأنه لا يشكل رداً مناسباً، مبدية أسفها لأن الولايات المتحدة طرحت المشروع على التصويت من دون أن تسعى للحصول على توافق في مجلس الأمن».

في مايو 2018 انسحاب بلاده من الاتفاق وفرض أحادي عقوبات على إيران في إطار ما بات يعرف بحملة «ضغوط قصوى».

ومنذ ذلك الحين، اتخذت طهران إجراءات محدودة ولكن متزايدة، لتخفيف التزاماتها بالاتفاق مطالبة في الوقت نفسه بتخفيف العقوبات.

ويدعو مشروع القرار الأميركي، الذي رفضه الإثنين مجلس الأمن، ويستخدم خطاباً متشدداً، إلى تمديد الحظر المفروض على إيران إلى أجل غير مسمى.

ولا يستبعد مراقبون أن تلجأ الآن الولايات المتحدة إلى استخدام إجراء موضع جدل هددت به في وقت سابق وذلك بحجة أنها لا تزال «شريكاً» في خطة العمل الشاملة المشتركة، رغم انسحابها منها، وإذا لم يتم تمديد عقوبات الأمم المتحدة، فيمكنها إعادة فرضها بالقوة إذا رأت أن إيران تنتهك شروط الاتفاق.

ولكن بومبيو لم يجدد في بيانه التهديد بهذا الإجراء.

ورحبت إيران السبت بما أسمتها «هزيمة» الولايات المتحدة في المنتظم الأممي مؤكدة أن «دبلوماسية إيران النشطة، إلى جانب القوة القانونية للاتفاق النووي، هزمت أميركا عدة مرات».

وفي واشنطن أعلن البيت الأبيض أن

الدول العربية وإسرائيل. وازدادت عزلة الولايات المتحدة في مجلس الأمن في ما يتعلق بإيران منذ انسحاب الرئيس دونالد ترامب من الاتفاق النووي في مايو عام 2018 وهي الخطوة التي جعلت تحركات الأميركيين ضد طهران محل انتقادات حتى من الحلفاء الأوروبيين.

ومن المقرر أن يخفف الحظر المفروض على بيع الأسلحة إلى إيران تدريجياً اعتباراً من أكتوبر بموجب أحكام القرار 2231 الذي كرس الاتفاق النووي الإيراني الذي وافقت عليه الدول العظمى في يوليو 2015.

ولكن الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن تستخدمها إيران في برنامج الصواريخ الباليستية الخاص بها سيستمر حتى العام 2023.

ومن جانبه، قال الاتحاد الأوروبي إنه سيواصل فرض حظره على إيران بعد رفع الحظر الأول الذي فرضته الأمم المتحدة.

وبموجب الاتفاق النووي المعروف رسمياً باسم «خطة العمل الشاملة المشتركة»، التزمت إيران بخفض نشاطاتها النووية مقابل تخفيف العقوبات، لكن انسحاب واشنطن من الاتفاق جعل طهران تخفف من التزاماتها حياله تدريجياً.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب

في شراء وبيع أسلحة تهدد قلب أوروبا والشرق الأوسط وما وراءهما».

وأضاف أن مجلس الأمن رفض «قراراً معقولاً لتمديد حظر الأسلحة المفروض منذ 13 عاماً على إيران ومهد الطريق أمام الدولة الأولى في العالم في دعم الإرهاب لأن تشتري وتبيع أسلحة تقليدية، من دون قيود من الأمم المتحدة، للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمن»، مشدداً على أن هذا الأمر يتعارض مع رغبات عدد من



أمن المنطقة على المحك